

حاصباني يعرض إنجازات الوزارة في ٥٠٠ يوم خلال ملتقى الصحة في دورته الثانية

الغذاء بعيداً عن الأضواء الإعلامية وحفاظاً على سمعة المؤسسات الملتزمة. ووضعنا حوافز للمؤسسات الاستشفائية لتعزيز العناية الفائقة حيث لمسنا زيادة بعدد الغرف. ودفعنا قدماً بتأمين التمويل لتطوير الطوارئ في المستشفيات الحكومية ودعم مراكز الرعاية الصحية الأولية من البنك الدولي والصندوق الإسلامي. ودعمنا قطاع الأدوية في سلسلة من الإجراءات تدعم الصناعة المحلية والصيادلة وسلامة الدواء كما قمنا بإطلاق الخدمات الرقمية لتقديمات الوزارة لتسهيل حياة المواطن وتعزيز الشفافية».

وفي سياق دعم الصناعة الدوائية. لفت الوزير حاصباني إلى أنه تم التوقيع من قبل وزارة المال على إعفاء المواد الأولية لصناعة الأدوية في لبنان من الضريبة على القيمة المضافة مهنئاً العاملين في هذا المجال.

وتابع: «إن وزارة الصحة العامة عمدت في خلال ٥٠٠ يوم على تسليط الضوء على العوامل الخارجية المؤثرة على الصحة وكلفتها والتي نتجت عن الفساد والإهمال الإداري وعلى الحكومة العمل على تصحيحها. منها أزمة النفايات التي لم تعالج بالشكل الصحيح حتى الآن.

ولفت «إلى أن المعركة التي تم خوضها لضبط الهدر على كل المستويات من أجل تأمين تمويل مناسب للتغطية الصحية في لبنان بدأت أولاً بضبط الكلفة داخل القطاع الصحي بتعزيز الرقابة المستقلة على دخول المستشفيات ووضع البروتوكولات لوصف الأدوية وتقليص الاستثناءات والكلفة الدوائية.

وأضاف الوزير حاصباني «أن إنفاق الدولة في لبنان على القطاع الصحي ما زال دون المعدلات الموجودة في الدول المتطورة. أما الانفاق من جيب المواطن فما زال عالياً». وقال: لقد عملنا بجهد كبير على تدارك المخاطر والتي لا تعد ولا تحصى... فأصدرنا برنامج التغطية الصحية الشاملة للشرائح التي لا تستفيد من أي تغطية أخرى. وأتبعناه بمسألة الحرص على تأمين الدواء. ومنع احتكاره. وتعميم الفوائد المتوخاة».

في ٢٣ نيسان. افتتح نائب رئيس الحكومة وزير الصحة المهندس غسان حاصباني «ملتقى صحّة المستقبل Future Health» الذي انعقد في فندق هيلتون متروبوليتان ونظمته وزارة الصحة بالاشتراك مع مجموعة الاقتصاد والأعمال. واستقطب الملتقى أكثر من ٢٠٠ مشارك في مقدمتهم ممثلون من السلك الدبلوماسي ومن بعض الوزارات. إضافة إلى قادة ومسؤولين في مختلف مكونات القطاع الصحي. تحدّث في جلسة الافتتاح الوزير حاصباني ورئيس مؤسسة «إيدال» المهندس نبيل عيتاني والرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبو زكي. واستهلّ بالوقوف دقيقة صمت حاداً على الناشط الإنساني حنا لحود.

حاصباني

تحدّث الوزير حاصباني فقال: «منذ أقل من خمسمئة يوم. تسلمنا مهامنا الوزارية. ومنذ أقل من ثلاثمئة يوم أطلقنا استراتيجية صحة ٢٠٢٥. واجتازنا أشواطاً في تنفيذ المرحلة الأولى منها والتي تضمنت تطوير النواحي القانونية والإجرائية للتغطية الصحية الشاملة. وإطلاق الصحة الرقمية. وخطة الطوارئ وتطبيقات وحملات سلامة



الوزير حاصباني خلال جلسة الافتتاح

وتابع وزير الصحة العامة: «إن مشاريع التنمية المستدامة. لن يكتب لها النجاح ولن تؤتي ثمارها المرجوة. إلا من خلال مخطط صحي مرن يضع حياة الإنسان في رأس أولوياته. ورأى أنّ استثمار الدولة في الميدان الصحي. يعتبر مجدياً على الأجيال الحالية والمتوسطة والبعيدة. ويجب أن يأتي في طليعة القائمة. وهو يواز في بعض الأحيان يفوق بأهميته الاستثمارات العامة في القطاعات الأخرى. اقتصادية أو أمنية أو اقتصادية. فما فائدة تلك المشاريع واستثماراتها. إذا لم يكن هدفها خدمة الإنسان أولاً؟ فإن لم تتوفر الخدمات الطبية والرعاية صون صحة الإنسان. والاعتناء به. فستغدو كلّ تلك الاستثمارات المذكورة بلا مردود وبلا هدفية. لأنّ الإنسان محورها. ولأنّ الصحة هي ألف باء حياة الإنسان من المهدي إلى اللحد».

ونوه الوزير حاصباني «بأنه بالرغم من كل هذه التحديات. فإن لبنان حلّ في عام ٢٠١٧ في

المرتبة الأولى في الشرق الأوسط من ناحية الخدمات الصحية. وفي المرتبة الثانية والثلاثين عالمياً. وأوضح أنه كان يستخدم عبارة حلول لبنان في المرتبة الأولى عربياً. إنّا تم التأكد اليوم أنه بات في المرتبة الأولى في الشرق الأوسط لأنه تخطى في الخدمات المقدمة في فلسطين المحتلة».

عيتاني

ثم تحدّث رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان «إيدال» المهندس نبيل عيتاني وقال:

«يتمتع لبنان بالعديد من المقومات الواعدة وبالجهوية ليكون قاعدة للسياسة الاستشفائية في المنطقة بفضل البنية التحتية الصحية والموارد البشرية المتخصصة وانتشار مراكز الطبابة والعناية الصحية بشكل كثيف. وهو ما أتاح للبنان احتلال المراتب الأولى بين دول المنطقة في مجال الاستشفاء. ما جعل نسبة المرضى الأجانب الذين يزورون المستشفيات اللبنانية ترتفع لتصل إلى ٢٠ في المئة من مجموع المرضى في العام ٢٠١٧. وتشير التوقعات إلى نمو الانفاق الصحي والاستشفائي في منطقة الشرق الأوسط بنسبة ٤,٢ في المئة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠. وبالارتكاز إلى السمعة الجيدة محلياً وإقليمياً وعالمياً. نرى ان هناك مجالات واعدة في العديد من القطاعات الفرعية ذات الصلة».

وتابع عيتاني: «الخدمات الصحية المرتكزة على التكنولوجيا الحديثة تشهد اقبالا كبيرا اليوم. مدعومة بتوافر الموارد البشرية الكفوءة والتعاون القائم مع الأسواق والقطاعات الأخرى. ومن هذه الخدمات



الوزير غسان حاصباني متوسّطاً من اليمين نبيل عيتاني ورؤوف أبو زكي من الشمال

التكنولوجيا الحيوية Biotech. التي تعتبر واعدة للغاية في منطقتنا خصوصا ان شركات التكنولوجيا الحيوية المتعددة الجنسيات تبحث عن فرص في الشرق الأوسط. ومنها من بدأ بتصنيع منتجاته فيها. مع ارتفاع الطلب على هذا النوع من المنتجات. وهذا القطاع. الذي يستوعب عددا كبيرا من الشركات الناشئة والصغيرة. يُعتبر مجالا خصبا للابتكار وريادة الأعمال. ووحدة مساندة الأعمال التي استحدثت في الفترة الأخيرة في ايدال بهدف مساندة ومواكبة الشركات الناشئة وتأسيس أعمالها في لبنان. مستعدة لدعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الحيوية وربطها بالشركات الكبرى العاملة في قطاع الصحة. وهناك ايضا البوابات الصحية E-Health portals التي بدأت تلاقي راجا في لبنان والمنطقة والتي توفر وسيلة مهمة للوصول إلى المعلومات والبيانات الصحية».

أبو زكي

كما تحدّث الرئيس التنفيذي في مجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبو زكي فقال: «استقطب القطاع الصحي في لبنان في مختلف مجالاته الاستشفائية والدوائية والتجهيزية. استثمارات كبيرة معظمها لمستثمرين لبنانيين. ولولا جدوى الاستثمار هذا لما أقبل عليه أصحاب الرساميل. وانعقاد هذا الملتقى في بيروت هو في جزء منه بمثابة تقدير لهذه المؤسسات الصحية وتحفيز لأصحاب الرساميل لمزيد من الاستثمار في هذا القطاع. وإقبال القطاع الخاص على الاستثمار في الصناعة الصحية لم يقتصر على لبنان. بل أنه امتد ليشمل معظم البلدان العربية وغير العربية. وعليه. فإن هذا المؤتمر هو مؤتمر للاستثمار الصحي بقدر ما هو مؤتمر للصناعة

خصائص ومميزات المستشفى:

يهدف مستشفى حيرام الى تأمين خدمات طبية متعددة ومتطورة ومدروسة وخدمات استشفائية تميزية عالية، وذلك من خلال أحدث التجهيزات والاستعدادات الطبية والبشرية.



الحضور

الجلسة الأولى

وتابع الملتقى أعماله حيث تناولت الجلسة الأولى عرضاً مفصلاً لإجازات وزارة الصحة العامة في ٥٠٠ يوم والاستراتيجية الصحية ٢٠٢٥ والتطلعات المستقبلية للأيام الـ ٢٥٠ المقبلة. أدار الجلسة الوزير حاصباني وتولّى المدير العام لوزارة الصحة د. وليد عمار ورؤساء الدوائر عرض المنجزات المحققة كل ضمن اختصاصه.

وقد تم عرض لمشروع التغطية الصحية الشاملة والبطاقة الصحية. وتطوير الخدمات الاستشفائية في المستشفيات الحكومية والشراكة مع المستشفيات الخاصة في هذا السياق ومع مؤسسات استشفائية عالمية. كما جرى التطرق إلى موضوع الأمن الصحي ومكننة عمل الوزارة لمحاربة الفساد وزيادة جدوى وفعالية أداء الوزارة والخدمات التي تقدمها لما له من أثر إيجابي على صحة المواطنين.

وتناولت الجلسة موضوع الدواء وإجازات الوزارة في مجال التسعير وتأمين الأدوية للأمراض المستعصية وتمكنها من تخفيض كلفة هذه الأدوية بالحوار المباشر مع شركات الأدوية. وفي مجال التجارب السريرية تم استعراض آخر المستجدات في هذا المجال ودأب الوزارة على التأكد من الممارسات السليمة في هذا المجال ومواكبة عملية تقدم لبنان بالطلب إلى منظمة الصحة العالمية للانضمام إلى السجل في ما يخص التجارب السريرية. كما تم التنويه بدور الإعلام اللبناني في مواكبة الوزارة ونشاطاتها والتعريف بالإجازات الحاصلة في القطاع الصحي والاستشفائي في لبنان مع الحرص على تقديم المعلومات بدقة بعيداً عن السبق الصحفي الذي يكون مغلوطاً أحياناً ويفتقر إلى معلومات دقيقة.

الصحية نفسها ودعوة لمزيد من الاستثمار في هذا القطاع بل ودعوة لإقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص وخصخصة المؤسسات الحكومية الصحية واخضاعها لسياسات ورقابات دقيقة وموضوعية.

وأضاف أبو زكي: "إن وجود مئات المستشفيات الخاصة والمتخصصة، ووجود عشرات مصانع الأدوية في لبنان والأردن والسعودية والجزائر والمغرب ومصر وغيرها، يدفعنا لدعوة الحكومات العربية لإعادة النظر في سياساتها الصحية أولاً لخلق مناخ محفز للاستثمار الصحي وثانياً للابتعاد عن دور المالك والمدير والاكتفاء بوضع السياسات وتعزيز المراقبة بما يضمن مستوى الخدمات وبأكلاف متدنية نسبياً".

وقال أبو زكي: "إن مجالات الاستثمار والتصدير في الصناعة الصحية واسعة ومتعددة ويجب التشجيع في هذا الاتجاه بحيث تتخلى الدول عن الإدارة المباشرة لهذه المؤسسات أو عن الاستثمار في هذه المؤسسات إلا في المجالات التي يحجم عنها القطاع الخاص. وعلى لبنان استثمار سمعة خدماته في المؤسسات الصحية لاسيما الاستشفائية منها، إذ أن لبنان كان ولا يزال يلعب دور "مستشفى الشرق" لاسيما بالنسبة إلى بعض دول الجوار مثل سوريا والعراق. وهو مؤهل لاستعادة وتوسيع هذا الدور ليشمل معظم دول المنطقة. وكل ما يحتاجه إلى استقرار أمني وسياسي وإلى استثمار مكثف في التجهيزات والمعدات وفي خدمات الاستشفاء والتمريض والتشخيص".